

أيلول/سبتمبر 2013

”لقد قررنا بصورة جماعية

الانتقال خارج المنطقة

ليس لأننا نريد المغادرة،

ولكن لأننا نريد أن نتجنب

القيود المفروضة على

التنقل والغرامات وعمليات

الهدم والتخويف على يد السلطات

الإسرائيلية. حتى الذهاب إلى المدرسة

كان رحلة خطيرة لأطفالنا. نريد أن نبقي

أينما نحن، ولكن من سيحمينا؟ لا يمكننا

تحمل المزيد. يكفي ما أصابنا.

علي، 62 عاماً

وتسهم في تعرضهم لمستويات مرتفعة من الضعف وتعرضهم لخطر التهجير<sup>1</sup>.

بالنسبة لتجمع تل العدسة أصبح هذا الخطر حقيقة واقعة: ففي عام 2010/2011 أُجبر أول بضعة عائلات على المغادرة بسبب القيود الصارمة على التنقل والوصول. وبعد ذلك في آب/أغسطس 2013، هدمت السلطات الإسرائيلية بالقوة جميع المباني في التجمع ولم يترك ذلك للعائلات

وفي أعقاب موجة من الهجمات العنيفة ضد المدنيين الإسرائيليين في عام 2002 بدأت إسرائيل ببناء جدار هدفه المعلن هو منع مثل هذه الهجمات. بالرغم من ذلك، يقع معظم مسار الجدار داخل الضفة الغربية المحتلة بدلاً من الخط الأخضر، وبالتالي يفصل التجمعات الفلسطينية والأراضي الزراعية عن بقية الضفة الغربية ويسهم في تجزئة الأرض الفلسطينية المحتلة.

واكتمل بناء الجدار في منطقة بير نبالا في أيلول/سبتمبر 2007 وكان له أثر مدمر على تجمع تل العدسة البدوي، حيث وجد السكان أنفسهم في جانب «القدس» من الجدار مما فصلهم فصلاً مادياً عن مركز الخدمات في بير نبالا وبقية الضفة الغربية وجعلهم غير قادرين قانونياً على الوصول إلى القدس الشرقية.

يعتبر تجمع تل العدسة واحداً من بين 16 تجمعاً فلسطينياً (يبلغ مجمل عدد سكانها 2,500 شخص) تقع في «جانب القدس» من الجدار بالرغم من معظم سكانها يحملون هوية الضفة الغربية. وتواجه جميع هذه التجمعات «المرحلة» سلسلة من القيود المفروضة على الوصول والتنقل تعزلهم عن بقية الضفة الغربية

التجمعات المهجرة في القدس الشرقية

## تجمع بير نبالا/ تل العدسة البدوي

هذه المنطقة منذ منتصف التسعينات في منطقة تل العدسة داخل حدود بلدية القدس في أعقاب عمليات هدم سابقة.

ويحمل جميع سكان المنطقة هوية الضفة الغربية. وبالتالي، يعتبر وجودهم داخل حدود بلدية القدس غير قانوني بموجب القوانين الإسرائيلية، إلا في حال حصولهم على تصاريح من السلطات الإسرائيلية.

يتألف تجمع بير نبالا/تل العدسة من تسع عائلات هي جزء من عشيرة الكعابنة التي هُجرت أصلاً مما يعرف الآن بجنوب إسرائيل إلى منطقة الخليل في عام 1948. ويعيش سكان هذا التجمع في المنطقة الواقعة بين رام الله والقدس منذ الخمسينات بموجب ترتيب غير رسمي مع مالكي الأرض وهم من بلدة بيت حنينا البلد المجاورة. واستقر سكان التجمع في



www.ochaopt.org

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة - OCHA  
ص.ب. 38712 القدس الشرقية 91386 | هاتف +972 (0) 2 582 9962 | فاكس +972 (0) 2 582 9962 | ochaopt@un.org

بالتنسيق ننقذ الأرواح



Scan it!  
with QR reader App



”هل هذا هو قدرنا؟  
هل قدري أن أعيش في  
حالة من الغموض بدون  
أي أمل في العيش بكرامة  
واحترام؟“

أمينة، 45 عاماً

استطاعوا في السابق بموجب اتفاقية مع مالك الأرض في المنطقة من رعي ماشيتهم وفلاحة قطعة أرض مجاورة.

رجلي لكن القوات الإسرائيلية أقت القبض علي أثناء ركوبي حافلة كانت متجهة إلى المستشفى وأمرتني بالعودة.» بالإضافة إلى ذلك، كان للقيود المفروضة على التنقل ولبناء الجدار أثر ملموس على مصادر عيش سكان التجمّع. في عام 2007، كان سكان التجمّع يمتلكون ما يزيد عن 600 رأس من الماشية. وحالياً لا يملك التجمّع سوى أقل من 300 رأس وهي المصدر الأساسي للدخل للعائلة التي بقيت في التجمّع. ويفيد السكان أنهم

## التجمّعات البدوية التي يتهدها خطر التهجير القسري في محيط القدس

تعتبر التجمّعات البدوية من أكثر التجمّعات ضعفاً في الضفة الغربية وحددت المنظمات الإنسانية بوصفها مجموعة تحظى بأولوية لتلقي المساعدات. عانى تجمّع الخلايلة البدوي الواقع شمال غرب القدس تهجيراً تدريجياً منذ بناء الجدار بسبب عمليات الهدم التي نفذتها السلطات الإسرائيلية وبسبب القيود المفروضة على التنقل والوصول ووضع الإقامة غير المستقر، ولم يبق في هذا التجمّع سوى أسرة واحدة. وفي المنطقة التي تقع شرق القدس، يعيش ما يقرب من 2,300 من البدو والرعاة يتهدهم خطر التهجير القسري بسبب مخطط ”الترحيل“ الذي طرحتّه السلطات الإسرائيلية. إنّ ما يزيد عن 80 بالمائة من السكان هم لاجئون هجروا من جنوب إسرائيل في بداية الخمسينات. وفقدت هذه التجمّعات تدريجياً قدرتها على الوصول إلى معظم أراضي الرعي بسبب التوسع الاستيطاني الإسرائيلي كما أنّ معظم العائلات تلقت أوامر هدم ضد منازلها.

مدارسهم بسهولة، علماً أنّ المسافة التي تفصلهم عن المدرسة لا تستغرق سوى 15 دقيقة سيراً على الأقدام في السابق. تشرح أمينة البالغة من العمر 45 عاماً وهي أم لثمانية أطفال أثر بناء الجدار على عائلتها وحياتهم اليومية:

بعد اكتمال بناء الجدار في 2007، تدهورت ظروفنا المعيشية وانقلبت حياتنا رأساً على عقب. لقد عزلنا وعلقنا بين القدس ورام الله غير قادرين على الوصول إلى أي منهما. أصبح أطفالنا مجبرين على التسلسل وأحياناً القفز فوق الجدار من أجل الوصول إلى مدارسهم. وفي النهاية أرسلت أبنائي وبناتي للعيش في جبع في بيت مستأجر للتسهيل عليهم. أردت لهم أن يتمكنوا من الذهاب إلى المدرسة دون أن يعانون كل صباح ويستهدفوا أو تعتقلهم القوات الإسرائيلية. لقد عانينا طوال الوقت من المضايقة والتخويف من السلطات الإسرائيلية كي نغادر تجمّعنا.

وواجه التجمّع كذلك صعوبات في الوصول إلى الخدمات الصحية منذ عام 2007 وخصوصاً بسبب عدم قدرتهم على التنقل في مناطق القدس الشرقية المجاورة بسبب عدم حصولهم على تصاريح. يقول علي الذي يعاني من مرض السكري: « في الماضي حاولت الذهاب إلى مستشفى المقاصد لأنني كنت أعاني من آلام في

المتبقية من خيار سوى الانتقال إلى جانب ”الضفة الغربية“ من الجدار، بعد أن أمرتهم السلطات الإسرائيلية بذلك. وهجر هذا التجمّع إلى ثلاثة مناطق منفصلة في جانب ”الضفة الغربية“ من الجدار (أنظر الخريطة).

## تقلص القدرة على الوصول إلى الخدمات وأماكن كسب العيش

طوال معظم الفترة التي انقضت منذ اكتمال بناء الجدار لم تصدر السلطات الإسرائيلية تصاريح للسكان لمواصلة العيش في منازلهم بصورة قانونية ولم توفر لهم أي آلية تنسيق تتيح لهم العبور عبر أقرب حاجز. ونتيجة لذلك لم يغادر السكان التجمّع إلا في حالات الضرورة خشية من أنّ السلطات الإسرائيلية لن تسمح لهم بالعودة إلى منازلهم، وقد تمّ عزل النساء على وجه الخصوص.

وقد تأثرت العائلات التي لها أطفال في سن الدراسة تأثراً خاصاً بسبب القيود المفروضة على التنقل ووضع الإقامة الغامض. يعيش في التجمّع 27 طفلاً في سن الدراسة. وقد تمّ فصل بعض العائلات حيث يعيش الطلاب الذين يدرسون في قرية بير نبالا أو جبع في شقق مستأجرة ليتمكنوا من الوصول إلى



قررت محكمة العدل الدولية، في قرارها الاستشاري الصادر في تموز/يوليو 2004، أن الجدار الذي يمر مساره في الضفة الغربية المحتلة، مخالف للقانون الدولي ويجب تفكيكه.

ووفقاً لمكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان: "إن الإخلاء الدائم لعائلات تل العدسة قد يمثل مخالفة لحظر الترحيل القسري للأفراد والتجمعات بموجب الفقرة 49 لاتفاقية جنيف الرابعة. كما أن هذه القضية تثير مخاوف إزاء الحق في المسكن اللائق والحرية من الانتهاك التعسفي أو غير الشرعي للخصوصية والعائلة أو المنزل."<sup>2</sup>

يفرضون علينا غرامات باهظة وقد نتعرض للاعتقال. بصراحة، لا يمكننا أن ندفع أي غرامات فليس لدينا أي أموال. لدي ابنين في الجامعة ولم أستطع حتى الآن تسديد رسومهم. أي نقود أملكها يجب أن تصرف عليهما أولاً لا أن تعطى للسلطات الإسرائيلية. ولذلك قررنا أن نغادر على أمل أن نجد ظروف معيشة أفضل وألا نواجه تهديدات السلطات الإسرائيلية أكثر من ذلك.

وفي 25 آب/أغسطس، غادر من تبقى من سكان تجمّع تل العدسة البدوي مع معظم قطع ماشيتهم إلى جانب «الضفة الغربية» من الجدار، ونفق 13 رأساً من الماشية حديثة الولادة وتركت بدون مأوى في الأيام التي أعقبت عملية الهدم.

وانتقل سكان التجمّع إلى منطقتين. وتصف آمنة الأحداث التي أدت إلى رحيلهم: تسلمنا أربعة أوامر هدم وغرامات أيضاً. بعد الانتهاء من هدم المباني هددنا الإسرائيليون إن لم نغادر إل الجانب الآخر من الجدار في الضفة الغربية فسوف

## الهوامش

1. لا يقع سوى بعض من هذه التجمعات داخل حدود بلدية القدس، والبقية تقع في المنطقة (ج).
2. الموجز الإعلامي اليومي للمتحدث بلسان المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، جنيف، 27 آب/أغسطس، متوفر على الرابط التالي: <http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=13662&LangID=E>.

إما للمستوطنات الإسرائيلية (35 بالمائة)، أو أعلنت كأراضي «خضراء» أو أراض عامة (22 بالمائة)، أو لم تعد سلطات البلدية مخططات لها قط (30 بالمائة).

وفي أيار/مايو 2012، أفاد سكان التجمّع أن العديد من العائلات تسلمت غرامات تبلغ 30,000 شيقل إسرائيلي بسبب البناء بدون تراخيص. وبعد عام، في بداية حزيران/يونيو 2013 أفاد السكان أنهم تلقوا أوامر شفوية من السلطات الإسرائيلية بمغادرة منازلهم بصورة دائمة والانتقال إلى جانب «الضفة الغربية» من الجدار.

وفي 19 آب/أغسطس 2013، هدمت القوات الإسرائيلية بموجب أمر صادر عن وزارة الداخلية جميع مباني التجمّع البالغ عددها 21 مبنى، من بينها 10 مبانٍ سكنية. بالإضافة إلى ذلك ألحقت القوات الإسرائيلية أضراراً بثمانية معالف ومخزون العلف لكامل قطع الماشية وخزانين للمياه وصادرتهم. ونتيجة ذلك تمّ تهجير 39 شخصاً من بينهم 18 طفلاً. ويفيد السكان أن القوات الإسرائيلية أمرتهم بالانتقال بصورة دائمة إلى جانب «الضفة الغربية» من الجدار خلال عشرة أيام أو مواجهة الاعتقال والغرامات أو مصادرة ماشيتهم. ولم تقترح السلطات الإسرائيلية أي أرض بديلة يغادر إليها سكان التجمّع.

بالرغم من ذلك، يقول علي الذي تربى في المنطقة أنه عندما بدأ العمل في بناء الجدار بدأ الوضع في التردّي وتوقّضت معه الكثير من آليات التكيف التي كانوا يلجئون إليها:

بعد بناء الجدار أصبحت مناطق الرعي محدودة للغاية، وأصبح الوصول إلى رام الله مستحيلاً، وأصبح الوصول إلى أسواقنا في القدس جريمة. في البداية حصلنا على عدد من التصاريح ولكنها توقفت لا أدري لماذا. أنا شخصياً بعث أكثر من نصف ماشيتي كي أَدفع أتعب المحامي وكي أَدفع الغرامات التي فرضتها علي السلطات الإسرائيلية، ولكنهم في النهاية هدموا جميع مبانينا رغم ذلك.

## عمليات الهدم

أصدرت السلطات الإسرائيلية، منذ عامي 2002-2003، أوامر هدم ضد جميع مباني التجمّع بحجة عدم حصولها على تراخيص بناء. لا يتوفر سوى 13 بالمائة من أراضي الضفة الغربية التي ضمتها إسرائيل وأدرجت ضمن حدود بلدية القدس للفلسطينيين للبناء، كما أن معظم هذه المنطقة مقام عليه البناء أصلاً. أما في بقية هذه المنطقة فلا يستطيع الفلسطينيون استصدار تراخيص بناء إذ أن هذه الأراضي خصصتها سلطات البلدية

النسخة الملزمة للتقرير هي النسخة الإنجليزية

[http://www.ochaopt.org/documents/ocha\\_opt\\_gaza\\_fishermen\\_case\\_study\\_2013\\_07\\_11\\_english.pdf](http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_gaza_fishermen_case_study_2013_07_11_english.pdf)





أب/أغسطس 2013

الأمم المتحدة  
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة  
**التهدير القسري لتجمع تل العدسة البدوي**

